الطويل: «الأوقاف» تفتتح اليوم جائزة الكويت الدولية لحفظ القرآن الكريم

6

المجلس يرفض طلب رفع الحصانة النيابية عن هايف

«الأمة» استعجل قوانين الإدارية والمسيء والعفو العام

ربيع سكر

كانت جلسة الامس حافلة بالاحداث والقرارات، منها سجال بين رياض العدساني ووزير الدفاع الشيخ محمد الخالد حول مصروفات وزارة الداخلية في عهد الخالد عندما قال العدساني: الداخلية صرفت 23 مليون دينار لبند الضيافة لميزانية 2014/2015.. ورد وزير الدفاع: ما يحز بالنفس ما يذكره الاخ رياض العدساني عن تجاوزات ومصروفات في وزارة الداخلية بالسنوات السابقة واخي وزير الداخلية شكل لجنة للتحقيق فيما اثير عن مخالفات ومصروفات في الداخلية بالسنوات السابقة والموضوع في التحقيق وما يحز بالنفس ان يتم التحدث عن الجهاز الامني للكويت بهذه الطريقة واذا ثبت شي بالتحقيق يحول من وكيلها الي موظفيها للنيابة ووزيرها السابق الي محكمة الوزراء.

ورد العدساني: «اذا تقول ان معلوماتي خطأ فانا ساعلنها اليوم انني سأستجوب رئيس الوزراء، وقال وزير الدفاع لرياض: استريح.

وقال رياض العدساني: تكلم معي باحترام مالك شغل..لا تعيش دور المشيخة ولا تكلمني بهذه الطريقة.

وقال وزير الدفاع لرياض العدساني: على شنو انت تتكلم

ورد رياض العدساني: انت صارفين لك مليونين رفعته الي 23 مليون على الورود والهدايا والفنادق وغيرها.

ووافق المجلس على تكليف مكتب المجلس ببحث الأسئلة البرلمانية التي رفض الوزراء الإجابة عنها بحجة عدم الدستورية والموافقة على رسالة من عضو مجلس الأمة رياض العدساني يطلب فيها من المجلس تكليف الحكومة بإعداد تقرير شامل عن الإجراءات التي اتخذتها وستتخذها بشأن الموضوعات المحددة في نص الرسالة وذلك في مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ موافقة المجلس على الرسالة وإحالة التقرير للجنة الميزانيات.

ووافق على منح مهلة شهر للجنة التشريعية لإنجاز تقريرها عن مقترحات مكافحة الفساد وتعارض المصالح. ومنح مهلة جديدة 3 أشهر للجنة حقوق الانسان لإنجاز تقريرها عن السجون.

ووافق على سحب رسالة رئيس لجنة حقوق الانسان عن إعداد تقرير عن حالة حقوق الانسان ليقوم بتعديلها بوضع القضايا التي سيتم تناولها.

ورفض المجلس رفع الحصانة عن النائب محمد هايف وجاءت نتيجة التصويت بعدم موافقة 24 عضوا وموافقة 22 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 46 عضوا.

ووافق على طلب نيابي بتخصيص جلسة 26 الجاري لمناقشة القضية الإسكانية ووافق المجلس على رسالة من عضو مجلس الأمة النائب صلاح خورشيد يطلب فيها استعجال لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية إعداد تقريرها عن مشروع القانون بتعديل محفظة الطالب لدعم الدارسين على نفقتهم الخاصة بحيث يعرض على المجلس للبت فيه قبل فض دور الانعقاد.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة (التحقيق في اختفاء الحاويات) البرلمانية يطلب فيها من المجلس الموافقة على التمديد لها مدة شهرين حتى تتمكن من إعداد التقرير النهائي المتعلق بالموضوعات المشار إليها في نص الرسالة.

ووافق المجلس على استعجال نظر قوانين تعديل المحكمة الإدارية لتمكين القضاء من نظر تظلمات سحب الجنسية والغاء قانون حرمان المسيء والعفو العام. على ان تمدد جلسة الامس حتى الانتهاء من المحكمة الإدارية والمسيء. وباقي القوانين في جلسة اليوم.

ودارت احداث الجلسة كالتالي:

رفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

افتتح الرئيس الغانم الجلسة، ويتلو الامين العام اسماء الاعضاء الحضور والمعتذرين عن حضور الجلسة.

يصادق المجلس على مضبطتي الجلستين السابقتين بعد موافقة المجلس على شطب بعض ما ورد في مداخلة النائب عادل الدمخي حول نقل عبارات عن صاحب السمو تخص الوضع الحالي، اضافة الى شطب مداخلة احد النواب حول بناء الحكومة معسكرات.

يبدأ المجلس مناقشة بند الرسائل الواردة والتي تضمن 7 رسائل.

وقال علي الدقباسي: اليوم يوافق 11 أبريل ما يعني أنه مضى على عمر المجلس 4 أشهر من العمل الذي لم نقدم فيها شيئا، ولدي قضية عدم الرد على الأسئلة البرلمانية، وسأقدم وثائق.

وقال: وجهت سؤالا إلى رئيس وأعضاء الحكومة عن عدد الوافدين العاملين ورواتبهم، لأن الكويتين بدون عمل، لكن هناك وزيرا يتولى حقيبتين ويتجاهل ويسفه مجلس الأمة ويضرب التعاون المنشود بين الحكومة والمجلس.

واضاف: والرد يأتي مرة بأنه من حقي الإجابة ومرة أخرى تأتي الإجابة أنه ليس من حق النائب توجيه هذا السؤال. وأرجو من النواب أن يتخذوا إجراءات في هذا الشأن، هذه إرادة الأمة يجب أن تحترم.

واكد ان الكويتيون بدون فرص عمل، وأتمنى من الرئيس الحفاظ على كرامة المؤسسة التشريعية، ونحمل المجلس مسؤولياته.

خليل الصالح: رسالة حقوق الإنسان تحدثت عن معالجة عمن سحبت منهم الجناسي واللجنة تناست مكونا رئيسيا سحبت منهم الجناسي، وقلّبت الأوجاع، وحركت شيئا اسمه الوحدة الوطنية.

الغانم يترأس الجلسة

- تكليف مكتب المجلس ببحث الأسئلة البرلمانية التي رفض الوزراء الإجابة عنها بحجة عدم الدستورية
- الدقباسي: أطالب النواب باتخاذ إجراءات بشأن الأسئلة التي لا يرد عليها الوزراء
- الصالح: أولويات لجنة نظر الجناسي غير منصفة ولا بد أن تشمل كل من سحبت جناسيهم
- الخليفة: القيود الأمنية التي وضعت على «البدون» والمواطنين بدعة وليس لها أي أساس من القانون

وقال ان اللجنة المعنية ببحث (سحب الجناسي) وضعت أولويات غير منصفة وإجراءاتها غير صحيحة فلا بد أن تكون المعالجة لكل من سحبت منهم الجناسي.

واضاف: بالنسبة للخطوط الجوية الكويتية فنؤكد انها ستظل ناقلا وطنيا شاء من شاء وأبى من أبى، ولا بد من الوقوف أمام استقالة مجلس ادارة المؤسسة ومبرراتها.

مرزوق الخليفة: حضرة صاحب السمو حصل على لقب قائل العمل الإنساني فكان الأوجب على الحكومة ألا تنتهك حقوق الإنسان.

واوضح: أتكلم عن القيود الأمنية التي وضعت على البدون والمواطنين وهي بدعة وليس لها أي أساس من القانون ونتساءل كيف يستمر هذا القيد لمدة 20 سنة وأكثر، وحرمان الكويتيين من المناصب القيادية بسبب هذه القيود وأرجو من معالي وزير الداخلية أن يقول على أي أساس يتم وضع القيد الأمني الأسرة كلها و«لا تزرو وازرة وزر أخرى».

عمر الطبطبائي: الحكومة ليس لديها الرغبة في الرد على الأسئلة البرلمانية، وقاموا بتجاهل إرادة الأمة، وكل وزير لديه طاقم ومستشارين يقومون بإعداد الردود على الأسئلة وهو فقط يوقع عليها، فمن يؤزم الآن؟

وقال: بالنسبة لـ «الكويتية» فمنذ 40 سنة وهي تدار بنفس العقلية لذا لا بد ان يتغير تفكير الحكومة تجاه «الكويتية».

صالح عاشور: أستغل وجود سمو رئيس مجلس الوزراء لأبين أنه في جلسة سابقة قدمت رسالة وقلت إن الحكومة تحيل الى التقاعد الجبري القسري لمن لم يتجاوز الـ65 سنة وهذا مخالف لقانون الخدمة المدنية، وهذا ظلم للقياديين سواء المهندسين أو الأطباء وغيرهم ويفقدهم جزءا كبيرا من راتبه ويضطر أن يعمل في جمعيات تعاونية وهذه إهانة للمواطن الكويتي.

وقال: تفاجأت بأن بعض الوزراء أرسلو كتبا لبعض الموظفين بتقاعدهم اجباريا لمن لم يمض 55 سنة في الخدمة، رغم ان الحكومة وافقت علَى عدم إحالة أي موظف إلى التقاعد الاجباري إلا بعد مضي 35 سنة خدمة، ثم تراجعت الحكومة مرة أخرى فهل موافقتهم رسمية أم ماذا؟

واضاف ان الحكومة يجب أن تلتزم بتعهداتها، ويجب أن نكون عند نبض الشارع بدلا من انه في ظل غلاء المعيشة والظروف الصعبة تحيلون من هو في الخدمة إلى التقاعد.

رياض العدساني: نطالب الحكومة بالالتزام ببنود الميزانية وعدم النقل في أبوابها، فوزارة الأشغال في 9 سنوات نقلوا بين البنود، ووزارة الداخلية صرفت 23 مليونا على بند الضيافة والمفروض أن يكون مليونان فقط.

وقال: بعض الجهات المستقلة تحتفظ ب 20 مليار دينار كويتي، مليار ونصف لبنك الائتمان، و14 مليار مؤسسة البترول، وهيئة الصناعة 132 مليون، ومؤسسة الموانئ 500 مليون، والصندوق الكويتي للتنمية 3 مليارات، والبنك المركزي يحتجز 325 مليونا

واضاف: عندما تتوجه الدولة لإصدار السندات فمن باب أولى توريد هذه المبالغ إلى ميزانية الدولة، فما يحدث هو عبث.

واكد انه يجب على الحكومة أن تلتزم وإلا سأقدم استجوابا والهيئات التي استحدثت أغلبها للتنفيع، وبعضهم متقاعدون وليس لهم اختصاص، ونطلب فك التشابك بين كثير من الهيئات مثل الطرق والمواصلات والبلدية والأشغال.

– أحمد الفضل: فيما يخص رسالة المهلة للجنة التشريعية أسبوعين لتقديم تقريرها في شأن مكافحة الفساد فأرجو أن يكون أسبوعين لا أكثر.

وقال: اما فيما يخص تقرير الحالة العامة لحقوق الإنسان فهناك رسالتان من رئيس اللجنة عادل الدمخي، أرفض هذه الرسالة وأرفض إعطاء اللجنة الحق في النظر في وضع صورة الكويت بشان حقوق الانسان خاصة اننا نعاني من بعض مؤسسات المجتمع المدني التي شوهت صورة الكويت، وسعت في تخريب صورة الكويت.

واضاف ان الوزيرة هند الصبيح قالت إن هذه الجمعيات أضرت بصورة الكويت، والآن تريد وضع هذا الأمر كله في يد اللجنة.

وحول رسالة الأخ علي الدقباسي بعدم رد الوزراء على الأسئلة، قال ان وزير التربية لم يجب على أي سؤال وجهته له، هذه الأسئلة وضعها المتضررون، وأنا ألوم مكتب المجلس الذي يتحمل مسؤولية وضع الية لهذا الموضوع اضافة الى اننا نعاني ايضا من سرقة الاقتراحات.

رئيس (التشريعية) محمد الدلال: طالبنا بتمديد فترة أسبوعين ننتهي فيها من تقارير مكافحة الفساد بشأن تشكيل واختصاصات وأدوار الهيئة والتي كانت سببا رئيسيا في الصراع في الهيئة، والأمر الآخر تعارض المصالح وحق الإطلاع وسبب تأخيرنا أن الحكومة لم تبد تعاونا فيما يخص هيئة مكافحة الفساد، ومنذ 3 أسابيع لم تقدم الحكومة أي شيء، وبالرغم أنها هي من طلبت بتعديل القوانين.

– وزير العدل فالح العزب: هناك طعن أمام المحكمة الدستورية لعدم دستورية بعض نصوص الهيئة، ونحن بانتظار حكم المحكمة فلا يمكن أن نقدم تعديلا ويأتي حكم يلغي هذا التعديل، وعدد الأمناء السبعة لا حاجة لهم.

– الحميدي السبيعي: هناك اقتراحات مهمة والأسبوعان لا يكفيان لإنهاء التقرير ونطلب شهرا.

– صالح عاشور: أرفض طلب اللجنة لأن هناك قضية أمام «الدستورية» وسبق أنها أبطلت قانون مكافحة الفساد، والآن إذا سوينا تعديلا آخر وأتى حكم المحكمة مخالفا لقانون مجلس الأمة، فالوضع العام غير صحيح أن نصدر قانونا الآن. فيجب أن نتأنى قليلا لحين صدور حكم الدستورية ويكون التقرير جاهزا وإذا كان الحكم بتوافق مع اللجنة لا بأس، وإذا اختلف الحكم فلنقدم تعديلاتنا، والاستعجال به مفارقة قانونية كبيرة.

– محمد الدلال: إذا كل مرة أنتظر حكم الدستورية هذا غير صحيح خاصة في القضايا المهمة، لكن الحكومة لم تقدم اقتراحاتها إلى هذا اليوم.

ويوافق المجلس على منح اللجنة التشريعية مهلة لمدة شهر لتقديم تقريرها عن تعديلات قانوني مكافحة الفساد وتعارض المصالح

المجلس يوافق على رسالة بشأن استعجال اللجنة المالية اعداد تقريرها عن مشروع قانون بتعديل محفظة الطالب لدعم الدارسين على نفقتهم الخاصة

– وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد: أشكر لجنة حقوق الإنسان، الا ان الرسالة أفق لا مدى له، الحالة العامة لحقوق الإنسان، أصبح اهتمام المجتمع بشكل عام وهذا تفويض عام لا مدى له، وهناك 15 جهة حكومية لإعداد التقرير عن حقوق الإنسان في دولة الكويت.

واضاف: الطلب ليس محدد المعالم فأرجو من اللجنة تحديد ما هو المطلوب في هذا الطلب حتى نستطيع أن نقف على الحقيقة، ونحن على أتم الاستعداد وجهاتنا جاهزة للتعاون مع اللجنة إذا حدد المسار المطلوب بحثه.

– عادل الدمخي: تقرير حالة حقوق الإنسان سبق أن قدم في المجلس، والتقرير الوطني لدولة الكويت جزء من هذه الحالة والكويت تعهدت بالتزامات فمن الواجب علينا كممثلين متابعة هذا التقرير.

وقال: موضوع اللجنة سيكون محددا مع مؤسسات المجتمع المدني ويعرض على المجلس، وهي مؤسسات رسمية معترف بها داخل الكويت، وأي تقرير لن يكون مسيئا لدولة الكويت، ومن خلال هذه التقارير نصحح الأوضاع ولا نسيء للكويت، واللجنة ليست مُسيسة والطلب كان بإجماع آراء أعضائها الحاضرين.

– وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد: نقدر جمعيات النفع العام ونحترم دورها ولا نشكك في وطنيتها للكويت، هناك جيش عرمرم تعد التقرير، فما بالك بهذا التفويض العام وليحدد الطلب ونحن على استعداد للعمل سويا معهم في كل ما يتعلق بأمور محددة.

عادل الدمخي: إذا كانت مسألة التحديد سببا لرفض الرسالة فسنقوم بتحديد المواضيع ونقدمها مرة أخرى.

– وزير العدل فالح العزب: أحكام المحكمة الدستورية بحدود ونطاق الأسئلة البرلمانية أمر لا يمكن مخالفته لأنه واجب النفاذ، الحكومة أنجزت 80 إلى 82 % من الأسئلة الواردة إلينا في المدة أسبوعين وأسبوعين للتمديد.

واضاف: نحن كحكومة نمد يد التعاون، والسؤال نوع من أدوات الرقابة والتعاون الآن متى ما ردت الحكومة بكل شفافية لم يفكر في فكرة التصعيد، ونؤكد أنه ليس لدينا ما نضمره وعلى استعداد للرد على كافة الأسئلة الواردة من النواب.

– علي الدقباسي: لست من هواة المساجلات، واذا تم الرد على الأسئلة فلن نصل الى التصعيد، لكن كلام الوزير غير صحيح فالأرقام تدل على أن هناك خللا، من يرد على الأسئلة مستشارون موظفون في مكاتبهم، والرد واجب وليس منّة.

– د. جمعان الحربش: ما ذكره الدقباسي واقع، فوجهت أسئلة لوزير الداخلية على سحب الجناسي ولم يرد، وإذا استمر التعامل بهذه الطريقة فسبحة استجوابات الوزراء ستنفطر قريبا. على الحكومة أن تراجع أحكام المحكمة الدستورية لأن هذه الطريقة في الاجابات غير صحيحة.

– مرزوق الغانم: حتى ندرس لائحية الطلب أقترح نقل الاقتراح إلى مكتب المجلس حتى ندرس الاقتراح بروية.

– فالح العزب: يجب أن يمكن مجلس الأمة من النظر ويجب ألا يتضمن السؤال عبارات غير لائقة أو يضر المصلحة العليا في البلاد.

– علي الدقباسي: اللائحة تنص في المادة 124 على المدة أسبوعين، وهناك تجاهل وتسفيه لأعضاء مجلس الأمة.

– عبدالله الرومي: الموضوع واضح من خلال اللائحة التي حددت ضوابط الأسئلة وحكم الدستورية لم يزد على الأحكام وإنما أخذ حكم الدستورية «شماعة» للتضرر عن عدم الإجابة عن الأسئلة ومكتب المجلس لن يضيف شيئا وإذا كانت الحكومة تريد التعاون فلتجب على الأسئلة، ولكن حكم الدستورية لم يضع ضوابط جديدة.

– محمد الدلال: إذا تركنا الأمر للحكومة

قاعة عبدالله السالم امس